ورقة عمل

التعليم عن بعد كمؤشر للجودة والاعتماد المؤسسى فى مؤسسات التعليم الجامعى

اعداد

الاستاذ الدكتور / وفاء يسرى ابراهيم

استاذ التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

أصبح اقتصاد المعرفة محوراً أساسياً في كافة المحافل العلمية والثقافية باعتباره من الاقتصاديات المفتوحة اقتصاد يحتاج إلى معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاده وجوانبه ومسؤولية الالتزام التقني بكل ما فيه، خاصة بعدما انتشرت آثار اقتصاد المعرفة في العديد من الأنشطة الاقتصادية لا سيما في العلم والخدمات الصناعية والتعليم والثقافة والصحة والإدارة العامة وغيرها. وبذلك تحول مجال المعرفة إلى محور للتنافس بين الدول والمجتمعات التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والتفوق الحضاري.

وللعولمة وإفرازاتها دور كبير في عدم ثبات مفهوم الجودة حيث أن المعايير التي تفرضها هذه الظاهرة تتغير بشكل سريع يتناسب مع تغير الظروف وعلى الخصوص محاولاتها لفرض معايير النظم الأقوى (الأمريكية أو الأوروبية) التي قد لا تتمكن المؤسسات الوطنية من تطبيقها مما يؤدي إلى تهميشها واستبعادها أو الإطاحة بها وإلغائها. حيث ستفرض العولمة ضرورة إعادة صياغة محتوى المناهج وطرق التدريس، ونوعية الإدارة والتمويل، مما يؤدي إلى التوجه نحو تقليص دور الدولة في تقديم هذه الخدمات والعمل على إحداث التغيير المناسب لتتلائم مع السياق العالمي ومتطلباته. وتبرز أهمية هذا في أن

خريجي التعليم العالي لن يتنافسوا على وظائف بمواصفات الأسواق المحلية بل بمواصفات الأسواق العالمية.

ولقد شهد التعليم الجامعي في الوطن العربي توسعاً كميّا متسارعاً خلال العقود الثلاثة الماضية،إلا أن هذا التوسع بقي قاصراً على استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الالتحاق بهذا النوع من التعليم،ولم يواكبه تحسن في نوعية هذا التعليم وجودته.وبقي هذا التعليم،ولأسباب وعوامل متعددة محافظاً على تقليديته،سواء من حيث فلسفته وأهدافه وهياكله الإدارية وبناه التنظيمية،أو من حيث محتوى برامجه وأساليبه ونظم التقويم ونتيجة لجمود وتقليدية نظام التعليم الجامعي في الوطن العربي،فقد وجهت إلى هذا النظام الانتقادات بسبب قصور فاعليته وكفاءته التي تجلت من خلال عدم قدرته على الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع العربي،فضلاً عن عدم تمكنه من مواكبة الثورات العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية والإدارية التي أخذت تجتاح المجتمعات المعاصرة في الدول المتطورة والنامية على حد سواء.

وهناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي ومنها التوسع الهائل في الطلب على التعليم العالي وضعف الإقبال على التعليم التقني وعدم موائمة مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل ،والمناهج الدراسية، والتحديات المالية من انخفاض الميزانيات المخصصة للجامعات وتدني الإنفاق على التعليم الجامعي وصعوبة تأمين مصادر تمويلية كافية وثابتة للحفاظ على مستوى تعليمي متطور كما هو الحال في الجامعات الرسمية وعدم تمويل النشاطات التي تهدف إلى تطوير خطة إستراتيجية شاملة لمخرجات التعليم العالي الأمر الذي دفع الجامعات إلى الاعتماد على مواردها الذاتية التلقائية والمحدودة وبالتالي تراجع مُخرجاتها.

فلقد حظيت عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم إلى حد جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر،عصر الجودة الشاملة،باعتباره

إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديد الذي تولد لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة تطبيق نظام التعليم عن بعد كاحدى البرامج التى تساهم فى زيادة استقبال الدروس والمحاضرات من مصدر بعيد عن مكان المحاضرة بنفس السرعة وفي نفس زمن التنفيذ ويستطيع نظام التعليم عن بعد بث الدروس والمحاضرات الحية أو المسجلة بكفاءة عالية ، حيث يتمكن الطالب أو المستمع من حضور محاضرة داخل أو خارج مدينته أو دولته.

ويقوم التعليم عن بعد على عدم اشتراط الوجود المتزامن للطالب مع المعلم في الموقع نفسه . وبهذا يفقد كل من الطالب والمعلم خبرة التعامل المباشر مع الطرف الآخر ، لذا تنشأ الضرورة لأن يقوم بين الطالب والمعلم وسيط ، وللوساطة هذه جوانب تكنولوجية وبشرية وتنظيمية ويمكن التعليم عن بعد الطالب من اختيار الوقت الذي يناسبه بما يتناسب مع ظروفه دون التقيد بجداول منتظمة ومحددة سلفا للقاء المعلمين ، الأمر الذي يعني حضور المدرسة للطالب بدلا من ذهابه هو إلى المدرسة كما هو متبع في ظل نظام التعليم التقليدي .

ورقة عمل

بحوث تكنولوجيا التعليم بين التكرار والإبهار

مقدمة من الدكتور/ خالد محمد فرجون